الحركات الاسلاموية في المغرب العربي من منظور الاتحاد الأوروبي

أ. ياسمين حداد
باحثة في العلوم السياسي
جامعة مولود معمري–تيزي وزو

أ. عربي بومدين
باحث في العلوم السياسية
جامعة وهران

ملخص:

لقد حكمت العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية...، حاولت من خلالها بناء علاقات تعاون وتبادل بالتركيز على الجانب الأمني. بناءا على ذلك وتأسيسا عليه، يعالج هذا المقال السياسة الأوروبية بعد أحداث 11 مارس 2004 التي عرفتها العاصمة الاسبانية مدريد، وأحداث 11 سبتمبر 2001، التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه التهديدات الأمنية لاسيما اللاتماثلية منها وبالتحديد الحركات الاسلاموية الناشطة في المغرب العربي وتصاعد ظاهرة التطرف الديني في المنطقة الذي أصبح يشكل ما يسمى ب"الإرهاب الدولي." في ظل هذه التحديات الأمنية وبروز الحركات الإسلاموية كفاعل مؤثر في تلك العلاقات، إلى أي مدى استطاع الاتحاد الأوروبي صياغة سياسة موحدة لاحتواء الحركات الاسلاموية في المغرب العربي؟

Résume:

Les relations entre les rive nord et sud de la méditerranée sont déterminés par un ensemble de variables économiques, politiques, sociales, et sécuritaires, à travers ces variables les deux rives du bassin méditerranéen tentent d'établir des relations basées sur la coopération et l'échange dans différents domaines en particulier ceux qui porte l'aspect sécuritaire. Cet article aborde la perception européenne de la sécurité dans l'espace méditerranéen, si bien que cette perception s'est développée après les attaques du 11 septembre 2001 que les États Unis connu et ceux qu'a connu la capitale espagnole « Madrid » le 11 Mars 2004, à travers l'apparition de nouvelles menaces sécuritaire asymétriques dans la rive sud de la méditerranée « Le Maghreb » , tels que « les Mouvements Islamiques » et l'intensification du phénomène

de « l'Extrémisme Islamique », ou ce que l'occident appel « le Terrorisme Internationale ». tant donné que, ces mouvements islamiques sont devenus des acteurs émergents et influents dans la scène internationale et surtout dans les relations des pays nord méditerranéens avec ceux du sud. a quel point l'Union Européenne a été en mesure de formuler une politique unifiée et commune pour contenir la menace des Mouvements Islamiques au Maghreb ?

مقدمة

لقد حكمت العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية...، حاول من خلالها الطرفين بناء علاقات تعاونية عبر فترات زمنية مختلفة. إلا أنه بعد أحداث 11 مارس 2004 التي عرفتها العاصمة الاسبانية مدريد، وأحداث 11 سبتمبر 2001، التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الأحداث التي مست الأمن والاستقرار على المستوى العالمي تم تأكيد الخيار الأمني في علاقات الضفة الشمالية للمتوسط (دول الاتحاد الأوروبي) مع الضفة الجنوبية له (دول المغرب العربي) وخاصة مع تصاعد ظاهرة التطرف الديني في المنطقة الذي أصبح يشكل ما يسمى ب"الإرهاب الدولي".

والتساؤلات حول كيفية محاربته و القضاء عليه ومنع انتشاره من منطقة لأخرى، بالخصوص في عالم اليوم الذي يعرف بعصر العولمة والاعتماد المتبادل وحرية انتقال الأشخاص والأفكار والقيم من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى ومن إقليم لآخر. وفي ظل ظهور مفهوم جديد للأمن الذي يخص الأمن الشامل بكل جوانبه وأبعاده ومستوياته، فبعدما كانت قضايا الأمن تخص الدول في إطار حدودها الوطنية في فترات زمنية سابقة – في فترة (ما قبل الحرب الباردة) –، أصبحت اليوم من اختصاص كل الدول على مستواها الجهوي، الإقليمي والعالمي.

على هذا الاساس عملت دول الاتحاد الأوروبي في الفضاء المتوسطي على بلورة مجموعة من الآليات تعمل من خلالها مع دول الضفة الجنوبية – بوجه الخصوص دول المغرب العربي– لاحتواء التهديدات الأمنية المختلفة، في مقدمتها التهديد الإرهابي من خلال مكافحته والقضاء عليه بشتى الوسائل والطرق من أجل تحقيق السلم والأمن في منطقة المتوسط.

وفي ظل الظروف العالمية والإقليمية التي تعرفها المنطقة **إلى أي مدى استطاع الاتحاد الأوروبي صياغة سياسة موحدة لاحتواء الحركات الاسلاموية في المغرب العربي؟**.

أولا: الإطار العام للحركات الاسلاموية في غرب المتوسط

1-تعريف ظاهرة الاسلاموية و المفاهيم الأخرى.

تعد ظاهرة الاسلاموية ظاهرة عالمية عرفتها بصفة خاصة الدول الإسلامية في السنوات العشرين الماضية، أي في فترة الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين. ترجمت في شكل تيارات سياسية – دينية – ولدت في ظل الظروف العالمية والإقليمية التي عمتها الأزمات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...، خاصة تلك التي مست الهوية الإسلامية في تلك الفترة[1].

إن ظاهرة الاسلاموية يعبر عنها في شكل حركات أو مجموعات من الأفراد يعتنقون دين الإسلام ويحاولون تسييسه بكل الطرق والوسائل المتاحة لديهم عبر كل أنحاء العالم. هذا ما جعلهم يحتلون مكانة هامة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 - التي أرجعت إليهم. بحيث أصبحت هذه الحركات الاسلاموية تحاول فرض اديولوجيتها ليس فقط على مستوى الدولة الناشطة فيها بل تعداها إلى خارج حدودها الوطنية. هدفها الأول والرئيسي هو لم شمل المسلمين المتواجدين في أرجاء المعمورة في أمة واحدة يكون الإسلام دينها وإن كان ذلك عبر الكفاح أو ما يسمونه "الجهاد العالمي"[2]. عدوهم في ذلك هو "الغرب"، والذي يريد نشر قيمه ومبادئه اللاأخلاقية ونمط حياته الذي لا يتماشى مع نمط حياة المسلمين[3].

1-1/ مفهوم الإسلام السياسي:

تطور الإسلام السياسي كأيديولوجية – أو مذهب سياسي – كان مرتبط بالإسلام كأساس للقومية والمواطنة، بحيث استندت الإيديولوجية الإسلامية إلى فكرة أن القومية والعقيدة هما وجهان

[1] Dominique Baillet, « Islam islamisme et terrorisme » .in: Sud/Nord, 2002/1, n°16, p 53-72.

[2] Yves Lacoste, « Géopolitique: la longue histoire d'aujourd'hui », Ed: Larousse, Espagne, 2009, p 12-13.

[3] François Burgat, « Entretien avec Burgat », in: confluences méditerranéennes, n°76, p 13-21.

لعملة واحدة، وأن المجتمع الإسلامي أساسه العقيدة والقومية الإسلامية. كما فحص الإسلام السياسي أوضاع غير المسلمين في موضع " أهل الذمة"[4].

إن الإسلام السياسي هو حركة حديثة ظهرت في إطار التحولات التي عرفتها الساحة الدولية في فترة الحرب الباردة وما بعدها، بصفة خاصة نتيجة الأزمة الإيديولوجية التي عرفها القرن العشرين. حيث تم تقديم الإسلام كإيديولوجية جديدة ودين شامل وكوني له القدرة على تجاوز الحدود وتشكيل هوية خاصة به كما أصبح بديلا عن الأنظمة السياسية القائمة. ويعد "التوحيد" المفهوم المحوري في تطور الإسلام السياسي إيديولوجيا، وهو أساس "الحاكمية" التي تمثل النظام السياسي الذي يقوم على حكم الله وليس على القوانين البشرية. و الهدف النهائي لهذا النظام هو الدعوة الإسلامية بحيث السياسة والدعوة متحدان، وأي نظام سياسي لا يقوم على "مبدأ الحاكمية لله" هو نظام فاسد وغير شرعي[5]. وهناك من يصف الإسلام السياسي على أنه " تيار أصولي رجعي انغلاقي" يطلق عليه اسم" اليمين العربي"، الذي يشمل كل محاولة لإقحام الدين في التعاملات الدنيوية للأفراد والجماعات[6].

2-1/ مفهوم التطرف:

التطرف لغة: هو الشدة أو الإفراط في شيء أو موقف معين وهو أقصى الاتجاه أو النهاية أو هو الحد الأقصى.[7] و حين يوصف أمر أنه متطرف هذا يعني أن الإجراء المتخذ قد جاء على الحد الأبعد وهذا هو اللغو أو المبالغة في فكرة ما أو موقف معين دون تسامح أو مرونة. والتطرف بالتالي هو تجاوز الاعتدال[8] وحين يبالغ شخص ما في فكرة أو موقف معين يقال عنه "شخص متطرف" في موقفه أو معتقده أو مذهبه السياسي أو الديني أو القومي[9].

[4] اندريه زكي، الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات: مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط، القاهرة مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2006 ، ص 23 .

[5] اندريه زكي، المرجع السابق ،ص 125.

[6] تركي علي الربيعو، الحركات الإسلامية من منظور الخطاب الغربي المعاصر، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006، ص 28 .

[7] وقاف العياشي، مكافحة الإرهاب بين السياسة و القانون، الجزائر: دار الخلد ونية، 2006 ص 10 .

[8] خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب و العلاقات العربية – الغربية، عمان، الأردن: دار جرير للنشر و التوزيع، 2008، ص 256.

[9] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 125.

وظاهرة التطرف الديني اجتماعيا تتمثل في اعتناق مجموعة من الأفراد لعقيدة دينية محددة ترى أنها الصواب بعينيه، ما عدا هو الخطأ. وهي ظاهرة اجتماعية تتحرك من دوافع نفسية وفكرية، تمس أمر فكري أو عقائدي أو مذهبي، فهو من ثم نوع من الانحراف الفكري في مجال العقيدة، وينطوي على سلوك معين في التفكير يدفع صاحبه نحو اطلاعات خاطئة وفرديات مظللة[10]. وإذا اتصل التطرف بالعنف وأصبحت آلية التعبير عنه هو استخدام الأفعال الإجرامية المفزعة للناس و المهددة لأمنهم، غدا مظهرا من مظاهر الإرهاب لأن التطرف قد أولد الخوف والرعب[11].

من هنا، فظاهرة التطرف ظاهرة مركبة ومعقدة يجب النظر إليها بنظرة شاملة ومتوازنة، ذلك لعدة أسباب فهناك من يرجعها إلى الجهل وقلة العلم والفهم بأمور الدين والدنيا، وهناك من يراها نتيجة من نتائج الفقر والبطالة والقمع السياسي والاستبداد وغياب الحرية والديمقراطية...، وبالتالي يمكن اعتبارها مشكلة متشعبة ومتداخلة لا يمكن ربطها بقضية واحدة. [12]

1-3/ مفهوم الأصولية:

الأصولية لغة، تعني الأصل وهو الأساس لكل شيء وجذوره وأسفله. والأصل هو الحسب والمنشأ الذي تبين منه الشيء، ويقال أصل الحكم وأصل العلم أي القواعد التي بني عليها. والأصل هو ما يبنى عليه غيره من ابتناء حسيا كابتناء السقف على الجدران أو ابتناء معنويا عقليا كابتناء الحكم على الدليل والمعلول على علته. والأصولي هو الشخص الذي يبحث عن الأحكام والأدلة الكلية من حيث إثبات الأدلة للأحكام، ومن حيث ثبوت الأحكام بالأدلة[13].

وفي الآونة الأخيرة، أخذت كلمة الأصولية كدلالة دينية سياسية تنصب على الإسلام والمسلمين، دون الالتفات إلى أنها في الأساس مصطلح مسيحي أوروبي. فكلمة الأصولية في الأدبيات الغربية المعاصرة قد اقترنت بالتطرف والعنف والتمسك الحرفي بنصوص الكتب

[10] حسين المحمدي بوادي، المنظومة الأمنية في مواجهة الإرهاب: الأساليب المستحدثة في مواجهة الإرهاب، مصر: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 18.

[11] خليفة عبد السلام الشاوش، المرجع السابق الذكر، ص 257.

[12] عبد الله العليان، الإسلام و الغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، المغرب: المركز الثقافي العربي، ص 76.

[13] خليفة عبد السلام الشاوش، المرجع السابق الذكر، ص 135-136.

المقدسة[14]. وكما أنها أصبحت تدل على التيار الذي يتشدد في التمسك ببعض شكليات وهوامش الدين ويتطرف في وجهات نظره بالقوة والعنف. في العالم الإسلامي هناك تيارين للأصولية الإسلامية أحدهما هو تيار الأصولية العقلية الذي يقصد به ذلك التيار الذي يرمي إلى العودة لأصول فهم الإسلام كما فهمه الأوائل، إتباعا لأوامر القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم. والثاني هو تيار الأصولية الحركية الذي يتبع الحركات السياسية دون أي تجديد حقيقي للفكر الديني، وينتهج الأساليب الحزبية بغير تقديم أي برامج مدروسة أو أي نظم علمية، ويعمل على أن يكون الدين سياسة والشريعة حزبا[15].

1-4/ مفهوم الإرهاب:

الإرهاب لغة مشتق من الرهبة أو الخوف. وهو التخويف وإشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفزع غايته إيجاد عدم الاستقرار بين الناس وفي المجتمعات لتحقيق أهداف معينة. فالإرهاب هو العنف المخيف، كما أن العنف الذي تمارسه جماعات معينة ذات أهداف محددة ضد بعض الناس وحقوقهم الأساسية في الحياة و الحرية و الاستقرار والأمن، هو الإرهاب مهما كان مصدره أو القائم عليه[16].

و صيغ مصطلح الإرهاب في القانون الدولي الإنساني، ليعني الهجمات الموجهة ضد مدنيين أثناء النزاعات المسلحة الدولية والداخلية. فالإرهاب الدولي يعرف فقهيا أنه نوع من العنف غير المبرر وغير المشروع بالمقياسين القانوني والأخلاقي، الذي يتخطى الحدود السياسية للدولة[17]. وقد تختلف أسباب بروز الإرهاب من بلد لآخر، ومن إقليم لآخر. غير أن العامل المشترك في كل مكان هو ممارسة العنف والقوة والإقصاء وغلق أبواب الحوار من قبل أحد الأطراف، سواء كانت دولة أو معارضة[18].

1-5/ مفهوم العنف:

---

[14] نفس المرجع ، ص 134.

[15] محمد سعيد العشماوي، الموسوعة السياسية العالمية: الإسلام السياسي، بيروت، لبنان: دار الجيل، 1989، ص 137-138.

[16] خليفة عبد السلام الشاوش، المرجع السابق الذكر، ص 256.

[17] عمر سعد الله، المرجع السابق الذكر، ص 132-133.

[18] وقاف العياشي، المرجع السابق الذكر،ص 31.

العنف له ثلاث زوايا أساسية: الأولى هي الزاوية السيكولوجية بحيث العنف هو انفجار للقوة، ويتخذ صيغة لا تخضع للعقل وغالبا ما يتخذ شكل الجريمة أو أسلوب التهور الهستيري. الثانية هي الزاوية الأخلاقية بحيث هو العدوان على ملكية الآخرين وحريتهم. الثالثة هي الزاوية السياسية فالعنف هو استخدام القوة للاستيلاء على السلطة أو استغلالها[19].

1-6/ مفهوم التعصب:

التعصب لغة هو عدم قول الحق عند ظهور الدليل بناءا على ميل إلى جهة أو طرف أو جماعة أو مذهب أو فكر سياسي أو طائفة دينية. والتعصب من العصبية وهي أن يؤمن شخص بفكر معين فيندفع لنصرته مغلقا على مبادئه ويسمى هذا الشخص بالتعصب وهو سلوك خطير ينحدر بالضرورة نحو الأسوأ ثم يؤدي إلى التطرف والتشدد والانغلاق وعدم التسامح وإعجاب كل ذي رأي برأيه[20] وهذا التعصب قد يكون تعصبا دينيا أو مذهبيا أو سياسيا أو طائفيا أو عنصريا.[21] و لا يمكن أن نتصور وجود مجتمع إنساني مستقر وآمن يعيش الناس في ظله بأمان وسلام مع وجود التعصب الذي يرفض الحق الثابت والموجود ويصادر الفكر الآخر أو القومية الأخرى أو يحظر حرية العبادة أو لا يعترف بوجود الطرف الآخر[22].

1-7/ مفهوم الجهاد:

أصل لفظة الجهاد من بدل الجهد (بمعنى الطاقة) في سبيل غرض معين أو تحمل الجهد (بمعنى المشقة) في أداء عمل أو تحقيق رسالة. وأصبح للفظ الجهاد معاني كثيرة تختلف من حيث النظرة والاتجاه وأسلوب الفهم والعمل فهو في نظر غير المسلمين واجب ديني لدعوة غير المسلمين إلى الدين الحق بالقدوة الطيبة وهو في نظر قلة من المسلمين معنى راق لجهاد النفس وأسلوب سام لتثقيف الذات وكفاح متصل للسمو بالوجود. وهو في نظر المتعصبين فريضة دينية لن تعود إلا بإشهار السيوف وإعلان الحرب على الجميع مسلمين وغير مسلمين ممن يخالفوهم الاتجاه أو يعارضونهم الأسلوب[23].

[19] نفس المرجع ، ص 10.

[20] خليفة عبد السلام الشاوش، المرجع السابق الذكر، ص 257.

[21] عمر سعد الله، المرجع السابق الذكر،ص135.

[22] وقاف العياشي، المرجع السابق الذكر، ص10.

[23] محمد سعيد العشماوي، المرجع السابق الذكر، ص103.

يراد مصطلح الجهاد بدل الوسع في دفع ما لا يرضى وقيل هو استفراغ الجهد في مدافعة العدو وقيل هو الاسم الجامع لمنتهى الطاقة وقصر الجهد على القتال في سبيل الله لم يكن الا تفريغا فنيا كما هو في كتب الفقه لأن الجهاد حسب ما ورد معانيه في الكتاب والسنة أعم من أن يكون بالقتال بل قد يكون بالمال والنفس وغيرهما[24]، وبهذا فان لكلمة الجهاد في الفكر الإسلامي معنيين الأول معنى ديني وأصيل يعني به الجهاد الروحي والذاتي والخلقي والثاني معنى سياسي وتاريخي هو حرب ضد غير المسلمين كذلك[25]، إلا أنه يبقى جوهر القرآن الكريم[26].

2-الحركات الاسلاموية في غرب المتوسط

2-1الحركات الاسلاموية في المغرب العربي.

عرفت الحركات الاسلاموية في المغرب العربي عبر السنوات الماضية تعددية متباينة من خلال ظهور تيارات مختلفة من حيث المنهجية والمذهب والوسائل والأهداف. فنجد التيار الإسلامي التقليدي، الذي يمثله العلماء التقليديون والطرق الصوفية. والتيار السلفي الإصلاحي (مثل حركة محمد بن عبد الوهاب في نجد، والحركة السنوسية في ليبيا...)، تدعو هذه الحركات إلى العودة إلى الإسلام في عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين. والتيار الإسلامي الإصلاحي التجديدي الذي نشأ نتيجة الاستعمار الأوروبي للبلاد العربية والإسلامية للتصدي له (من أبرز قادته جمال الدين الأفغاني 1838-1897، محمد عبده 1849-1905) و نجد أيضا التيار الليبرالي الوسطي الذي يحصر الدين في المجال الروحي ويفصله فصلا تاما عن الدولة وتنظيم المجتمع. وهناك أيضا التيار السلفي الجديد الذي ظهر في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، الذي يهدف إلى تحرير الأمة من قيودها السياسية حتى تنال حريتها وتحصل على استقلالها وسيادتها والوصول إلى الكمال الاجتماعي ويمثله "جمعية العلماء المسلمين".[27]

---

[24] عمر سعد الله، المرجع السابق الذكر، ص134.

[25] محمد سعيد العشماوي، المرجع السابق الذكر،ص117.

[26] محمد العربي فلاح، الاسلاموفوبيا أو الخوف المرضي من الإسلام، الجزائر: دار هومه للنشر و التوزيع، 2007، ص 33.

[27] علي محافظة، التعددية السياسية من منظور الحركات الإسلامية الحديثة: الإسلام و الديمقراطية، دورية في الثقافة الإسلامية، الجزائر: المجلس الإسلامي الأعلى، العدد 04، 2000، ص 184-187.

والتيار الأخير، هو تيار الإسلام الاحتجاجي أو ما يسمى "تيار الأصولية الإسلامية" أو "التشدد الإسلامي". ظهر في السبعينيات من القرن العشرين واشتد في الثمانينات، وبلغ أوج ممارسته للعنف والصدام مع السلطات الحاكمة في التسعينيات. بحيث يرى أصحاب هذا التيار أن الجهاد من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية هي فريضة على المسلم[28].

نذكر من بين هذه الجماعات "الحركة الإسلامية" في الجزائر بقيادة "مصطفى بويعلي" سنة 1982 ومنها أيضا "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" التي تكونت سنة 1989 بقيادة عباس مدني والذي تم حله سنة 1992 بعد إلغاء الانتخابات النيابية عام 1991 التي فاز بها الحزب والتي أدخلت الجزائر في أزمة دامت قرابة عشر سنوات – سميت بالعشرية السوداء –. ومن ثم ظهر الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تأسس سنة 1993 بقيادة "مدني مزراق". أما في المغرب الأقصى ظهرت "حركة الشبيبة الإسلامية" التي أسسها "عبد السلام ياسين" سنة 1983 ومنظمة أنصار المهدي...، وفي تونس، في سنوات الثمانينات من القرن العشرين حيث عرفت تصاعد الحركات الاسلاموية مما جعلها في تلك الفترة أول دولة مغاربية مرشحة لأن تكون دولة إسلامية، إلا أن وصول الرئيس السابق " بن علي زين العابدين" إلى سدة الحكم، غير من مجرى الأحداث. أما ليبيا، لم تعرف تصاعدا كبيرا للحركات الاسلاموية بالنسبة لباقي دول المغرب العربي نظرا لطبيعة نظام الحكم بقيادة قائد الثورة الليبية الراحل "معمر القذافي"، كما أنه في التسعينيات ظهرت عدة حركات معارضة للنظام "كحزب التحرير الإسلامي"، "الجماعة الإسلامية للجهاد"،... والملاحظ أن أبرز الحركات التي ظهرت في السنوات العشر الأخيرة هي "الجماعة الإسلامية للجهاد بليبيا". وفيما يخص موريتانيا كغيرها من الدول المغاربية ظهرت فيها حركات اسلاموية من أهمها "الجماعة الموريتانية للجهاد" التي تنتمي إلى التيار السلفي الجهادي[29].

تأسيسا على هذا، فان الدول المغاربية وبوجه الخصوص الدول الثلاث الأولى (الجزائر المغرب الأقصى وتونس)، كل على حدا له طريقته في التصدي ومراقبة هذه الحركات الاسلاموية

---

[28] علي محافظة، المرجع السابق الذكر، ص 190-192.

[29] Louisa Dris Ait Hamadouche, « Les relations Euro- Maghrébines sous le prisme de l'islamisme» In Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique. S.D: 30-Abdennour Benantar, Algérie: CREAD, Septembre 2010, pp 203-206

الراديكالية ومنع انتشارها، إلا أن هذه الحركات تتغذى من اللامساواة الاجتماعية العميقة، ومن الأوضاع الداخلية السيئة والمتدهورة لهذه الدول ومجتمعاتها[30].

2-2 الحركات الاسلاموية في أوروبا.

عند الحديث عن الحركات الاسلاموية في أوروبا، يجب الحديث أولا عن ظهور الإسلام في هذه القارة باعتباره ديانة هذه الحركات. فالإسلام ليس دينا غريبا في أوروبا ولكنه تركز داخلها منذ القرون الأولى لانتشاره وكان له تأثيرا في سياساتها وثقافتها[31]، وزاد تركزا فيها بزيادة موجات الهجرة إليها في فترة استعمار الدول الأوروبية للدول العربية الإسلامية، وبعدها تركزت هذه الفئة في الدول الأوروبية، وأصبحت جزءا منها تتأثر وتأثر فيها.

وقد عرفت أوروبا عبر الفترات الزمنية السابقة، عدة حركات اسلاموية تطورت فيها مع تطور انتشار الإسلام في أنحاء القارة، إلا أنه في السنوات الأخيرة الماضية عرفت هذه الحركات بروزا بفعل التحولات والتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية والإقليمية، إذ أنه يمكن إدماجها في تيارين أساسين هما "التيار الحبشي" و"التيار السلفي". فالتيار الأول ظهر سنة 1983 في لبنان، وانتشر في أنحاء القارة في منتصف الثمانينات، والتيار الثاني تقوده النخبة السعودية. وتعتبر الحركتان من أبرز الحركات الناشطة خاصة في فرنسا وانجلترا هدفهم الأساسي هو الحفاظ على الأمة الإسلامية وتطبيقها للدين الإسلامي، عن طريق استثماراتهم في المجال الاجتماعي والتربوي والاقتصادي وهم يرفضون القيم الغربية الأوروبية[32].

ثانيا:السياسات الأوروبية اتجاه الحركات الاسلاموية في غرب المتوسط (المغرب العربي)

1-التصور الأوروبي للتهديد الاسلاماوي في غرب المتوسط

1-1النظرة الأوروبية للحركات الاسلاموية .

[30] Rémy Levau, « Entretient avec Mounia Bennani Chraïbi, Bruno Etienne et Rémy Levau: Le Maghreb à la croisée des chemins ». In: Questions internationales, N°10, Novembre/Décembre 2004, p 50.

[31] جاك غودي، الإسلام في أوروبا، ترجمة: جوزيف منصور، بيروت: عويدات للنشر و الطباعة، 2006،ص 25.

[32] Louisa Dris Ait Hamadouche, même ouvrage, p 207-208.

في ظل الظروف الدولية والإقليمية التي عرفها العالم من جهة، ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، خاصة بعد أحداث 11 مارس 2004 التي مست العاصمة الاسبانية مدريد وكذا أحداث 11 سبتمبر2001 التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية، تغيرت النظرة الأوروبية للتهديد الإرهابي وطرق القضاء عليه[33]، بعدما أصبح الإرهاب الدولي ظاهرة عالمية عابرة للحدود الوطنية، وتبين أن القاعدة التي انطلق منها هي الأراضي الأوروبية. على هذا الأساس حاول الاتحاد الأوروبي بلورة نظرته للتهديد التي تشكله الحركات الاسلاموية في الضفة الجنوبية للمتوسط، باعتبارها المصدر الأول والرئيسي لهذه الحركات وصنفها في خانة التحديات الأمنية الكبرى في حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، بحيث لم يعد الخطر آت من الشرق أي خطر الإيديولوجية الشيوعية، بل مصدره هو الجنوب بظهور إيديولوجية جديدة أطلق عليها اسم "الاسلاموية السياسية"، من أسباب ظهورها "مشكلة الهجرة"، "الضغط الديمغرافي" و"الخلل السوسيو-اقتصادي" لمجتمعات الدول الجنوبية للمتوسط[34].

وتقوم النظرة الأوروبية على فرضية أن الحركات الاسلاموية في المغرب العربي هي عبارة عن إرهاب وطني أو داخلي، وعندما ينتشر له القدرة على التأثير في المصالح الأوروبية والغربية الموجودة في المنطقة إضافة إلى سرعة انتشار الانعكاسات الناتجة من هذه التأثيرات على الوضع الداخلي لدول الاتحاد الأوروبي. فالإرهاب الداخلي والإقليمي العالمي يشكل أهم المخاطر التي تواجه السياسة الأمنية الأوروبية، وفي تعاونها مع بلدان المنطقة العربية بحيث تسعى للحد منه وتفكيك شبكاته ومنع استخدام الأراضي الخاصة بدوله وبلدان المنطقة المشتركة معها في هذا التعاون وكذا منع جمع الأموال ومراقبة الجمعيات المسماة دينية أو خيرية بغية التأكد من أنها لا تشكل غطاء لأية أعمال إرهابية[35].

[33] Guillaume Renaudineau, « L'Union Européenne face au terrorisme ». In: Questions internationales, N°08, Juillet / Aout 2004, p 58

[34] Ahmed Kateb, Mohamed Sibachir, 2010. « Algérie-Europe des atouts des enjeux et un rôle déconsidéré ». In: Europe et Maghreb: voisinage immédiat distanciation stratégique, SD: Abdennour Benantar, CREAD, p 289.

[35] علي الحاج، المرجع السابق الذكر ،ص291.

2-1 جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل الدكتاتورية والتهديد الأمني.

كما ذكرنا في السابق فان النظرة الأوروبية للحركات الاسلاموية لا تتوقف فقط عند اعتبارها مصدر تهديد داخلي يؤثر على النسيج الاجتماعي والاستقرار في الدول الأوروبية[36]، أي هي ناتجة عن عدم الاستقرار في الأنظمة المغاربية بحيث تعجز هذه الأخيرة عن احتوائها. بل و الأكثر من ذلك هي تهديد للأمن الأوروبي من خلال نقل الفوضى وحالة عدم الاستقرار الداخلي إلى مجتمعات الضفة الشمالية للمتوسط هذا يعني أن غياب الاستقرار والديمقراطية هو نتيجة فشل التجربة الليبرالية العربية بسبب عجزها عن تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية لمعظم السكان ولأن غالبية المجتمعات العربية لم تتقبل الأفكار الليبرالية لتفشي الأمية فيها واستمرار الولاء فيها للمؤسسات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة والأقلية الاثنية والطائفية...، ولهشاشة المؤسسات الديمقراطية كالمجالس النيابية والأحزاب السياسية ولفساد الحكم وانتشار الرشوة والمحسوبية في الدولة[37].

ويبنى هذا التصور الأوروبي على أساس أن غياب الديمقراطية وأسس الحكم الراشد وعدم احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالإضافة إلى قيام أنظمة حكم ديكتاتورية تسلطية أدت إلى عدم الاستقرار واللاأمن في منطقة غرب المتوسط. وكان نتيجة لذلك ظهور التطرف الديني الذي يهدد الأمن الداخلي والخارجي للدول. هذا ما يفسره المفكر "مايكل دويل" Michael Doyle (1948) أستاذ القانون والعلوم السياسية بجامعة كولومبيا الأمريكية وأحد منظري المدرسة اللبرالية "السلام الديمقراطي" بنظريته " أطروحة السلام الديمقراطي " بحيث يرى أن انتشار الديمقراطية على المستوى الدولي من شأنه أن يلعب دور المسكن للتخفيف من حدة النزاعات المسلحة كما أن الدول الديمقراطية لا تلجأ لمحاربة بعضها البعض. مع الترويج للديمقراطية كمصدر للسلم العالمي[38].

[36] بونوار بن صايم، تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط، في: العام الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04 ، جوان 2008 ، ص 20 .

[37] علي محافظة، المرجع السابق الذكر ، ص 183.

[38] خيرة اويفي، جميلة علاق، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة ، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008 ، ص 27 .

في هذا الإطار حاول الاتحاد الأوروبي منذ مطلع القرن الواحد والعشرون من خلال المبادرات التي جاء بها تأكيد الخيار الديمقراطي في علاقاته مع دول جنوب المتوسط، وتشجيع التحول الديمقراطي فيها بهدف الوصول إلى الاستقرار والأمن في المنطقة (مشروع الشراكة الأورومتوسطية ببعده الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الأمني... وكذا السياسة الأوروبية للجوار، والاتحاد من أجل المتوسط) إلا أن الخيار لم يظهر على أرض الواقع أي في تعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية ومن هنا ظهرت المعضلة بين الاستقرار والديمقراطية بحيث رأت الدول الأوروبية أنه أصبح من الضروري مراجعة مفهومها القائل بأن دعم التطور الديمقراطي هو المدخل الحقيقي لخلق استقرار سياسي على أسس سليمة وذلك بعد أن أصبحت بعض الحركات الاسلاموية السياسية في الحكم أو قريبة من الوصول إليه أو قادرة على التأثير فيه الأمر الذي تعده هذه الدول تهديدا لها لذلك بدأت تتريث في بلورة تفاهم ضمني بين ضفتي المتوسط استنادا إلى مفاهيم التحولات الديمقراطية[39].

ومن ناحية، أصبحت بعض التقارير السياسية حول المتوسط تدعو إلى ترجيح الاستقرار على الديمقراطية، إلا أن الهاجس الذي يمكن وراء مطلب الاستقرار هو الخوف من امتداد نفوذ الحركات الاسلاموية التي تعتبر مسؤولة عن التطرف والدعوة إلى العنف[40]، إضافة إلى ذلك التحول الديمقراطي قد يفتح لها المجال لبلورة سياسة أجنبية راديكالية التي تؤدي إلى عدم توازن المنطقة بفعل منطق الدومينو[41].

2-آليات التعامل الأوروبي مع الحركات الاسلاموية

2-1التعاون الأوروبي لمواجهة الحركات الاسلاموية.

قبل التطرق إلى الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الحركات الاسلاموية في المغرب العربي لا بد من الحديث أولا عن السياسة الخارجية الدفاعية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وأهدافها فمن

[39] خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب و العلاقات العربية – الغربية , ص 240.

[40] محمد مصطفى، كما لفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001، ص 196.

[41] Thierry Balzac, 2007. « La politique européenne de voisinage: un complexe de sécurité à géométrie variable ». In: cultures et conflit.

المادة 30 من القانون الأوروبي الموحد يحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض وأهداف هذه السياسة والمتمثلة في[42]:

1/ صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

2/ صيانة استقلال الاتحاد.

3/ ضرورة الدفاع عن امن الاتحاد والدول الأعضاء فيه.

4/ حفظ السلم والأمن الدوليين.

5/ تعزيز التعاون الدولي.

6/ تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات.

بناءا على هذا، فقد بلورت الدول الأوروبية سياسة خارجية وأمنية مشتركة كخطوة أولى لتبني سياسة دفاعية من أجل بناء دفاع مشترك مستقل، يقوم على أساس العمل الدبلوماسي مع الدول المصدرة للتهديدات الأمنية[43]. وبصفة خاصة تلك التي تخص الحركات الاسلاموية كأول تهديد أمني صادر من جنوب المتوسط. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مباشرة تم صياغة إستراتيجية أوروبية لمكافحة الإرهاب القائمة على فكرتين مركزيتين هما[44]:

- فكرة الأمن الشامل الذي يعوض الأمن الوطني.
- فكرة التهديدات الجديدة (العسكرية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية...).

كما أن الإستراتيجية تحتوي على ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في[45]:

1/ التعاون القضائي والبوليسي.

2/ مكافحة الإرهاب الدولي عبر التعاون الدولي.

3/ التعاون الأوروبي المشترك لمكافحة الإرهاب الدولي.

[42] محمد مصطفى، كمال فؤاد نمرا، المرجع السابق الذكر، ص 132.

[43] Guillaume Renaudineau, idem, p 58.

[44] Ahmed Kateb, Mohamed Sibachir, idem, p 288.

[45] Guillaume Renaudineau, idem, p 59/60.

حسب النظرة الأوروبية، فان القضاء على الإرهاب الدولي والحركات الاسلاموية هي قضايا مترابطة، وتتطلب معالجتها تحركا أوروبيا شاملا بوسائل ملائمة عبر سياسية أمنية –دبلوماسية–، ترتكز على تعاون وثيق بين القضايا المدنية العسكرية[46]، مع الأخذ في الحسبان الطابع العالمي للتحديات التي يتعرض لها النظام العالمي، وتعدد الأبعاد والأهداف الأمنية للدول الكبرى والتأثيرات الناتجة عنها عبر الفترات الزمنية المختلفة.

وفي ضمن الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الحركات الاسلاموية تم إنشاء وحدات عسكرية تمثلت في "أوروفور" القوة الأوروبية للانتشار السريع و"أورومارفور" القوة البحرية الأوروبية كما تم إنشاء ما يعرف ب"أوروكور" وهي قوات شبه عسكرية قوامها خمسون ألف جندي[47].

وفي سنة 1997 تم التوقيع على معاهدة أمستردام التي أضافت دفعا قويا للمبادرة الأوروبية، حيث تضمنت عدة قرارات جديدة كان الهدف منها هو تقوية العمل المشترك في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وفي سنة 1998 في مؤتمر سان مالو تم الإجماع على المعاهدة السابقة.

لقد زادت المساعي الأوروبية مع أحداث 11 سبتمبر 2001. بإبرام عدة اتفاقات ومعاهدات وصولا إلى اجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر 2003 لمناقشة التهديدات الجديدة التي تعترض في أوروبا. وفي سنة 2004 تم الاجتماع الفرنسي– الألماني المركز على تقوية السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، عن طريق مجموعة من الآليات منها إلزامية التضامن في حال الهجمات الإرهابية، وتوسيع مهمات "بيترسبورغ" إلى مهمات متصلة بعمليات نزع السلاح، وصولا إلى اجتماع عام 2007، الذي يعتبر كتقييم لما جاءت به الاتفاقيات السابقة فيما يخص الأمن والدفاع المشترك[48].

2–2التعاون الأورو مغاربي لمواجهة الحركات الاسلاموية.

القضاء على الحركات الاسلاموية والتطرف والحد من انتشار "المخاطر الجديدة" في العالم يتطلب تعاونا وثيقا منظما بين جميع الدول وبوجه الخصوص الدول الأوروبية والدول المغاربية. خاصة أن

[46] علي الحاج، المرجع السابق الذكر ، ص 291.
[47] عبد الرفيق كشوط، مقاربة دول الاتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع و موقف الجزائر منها، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008، ص 30 .
[48] عبد الرفيق كشوط، المرجع السابق الذكر، ص 31 .

شبكات هذه الجماعات ومراكز تمويلها وإدارتها ليست قاصرة على الدول المعرضة لها فقط بقدر ما هي تمتد إلى دول أخرى عديدة[49]، هذا ما جعل دول الاتحاد الأوروبي في إطار سياساتها الأمنية، تتعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبرها دولا مصدرة للإرهاب والتطرف ومختلف التهديدات الأمنية الأخرى.

من هذا المنطلق، ترجمت مشاريع تعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في المجال الأمني في مجموعة من اتفاقيات التعاون والشراكة للحد من هذه الظاهرة، وذلك عبر فترات زمنية مختلفة. إلا أن التعاون الفعلي بدأ بعد عقد مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 المتعلق بالشراكة الأور ومتوسطية، والتي كانت من أهم أهدافها بناء علاقات مميزة بين ضفتي المتوسط الجنوبية الشمالية تكون قاعدتها الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي، التنسيق والتشاور في مختلف القضايا والمجالات. وقد احتوى المشروع على ثلاث مستويات: المستوى الأول يخص الشراكة الاقتصادية والمالية، التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة من خلال إنشاء منطقة رخاء وازدهار، وصولا إلى خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية متوسطية، المستوى الثاني يخص الشراكة الاجتماعية، الثقافية والإنسانية عبر تشجيع التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية، تشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان، واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، والمستوى الثالث يخص الشراكة السياسية والأمنية التي تهدف إلى احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، احترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون قائمة على أساس النهج الديمقراطي، وعدم اللجوء لاستخدام القوة والعنف وحل النزاعات بالطرق السلمية، وأيضا السيطرة على التسلح والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب المخدرات والجريمة المنظمة[50].

وبالتالي فان وثيقة برشلونة أعطت الأولوية للتعاون السياسي والأمني وهذا لتحقيق هدفين أساسيين هما[51]:

---

49 علي الحاج ،المرجع السابق الذكر ، ص 294.

50 عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية المتوسطية استراتيجية شراكة أم توظيف، في : دراسات إستراتيجية: مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعليمية الجزائر: دار الخلد ونية للنشر و التوزيع، 2006، ص 67 .

51 مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة :دراسة الأهداف و الرهانات، الجزائر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص98/97 .

1/ إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقا من مبدأ " السلم و الاستقرار والأمن في حوض المتوسط هو غاية مشتركة وما الشراكة الأورو متوسطية إلا آلية لتحقيقها ".

2/ ترقية الأمن الإقليمي عبر نظام يقوم على مفهوم الأمن الشامل .

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية، التي عرفت تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب الدولي (كظواهر عالمية)، تم التأكيد على الخيار الأمني في مشاريع التعاون بين ضفتي المتوسط، بحيث ظهرت عدة مبادرات تحمل طابعا أمنيا أكثر منه اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا، بحيث أدركت الدول الأوروبية بأنها تشكل أهدافا انتقامية للجماعات المتطرفة والإرهابية[52]، فظهرت الحاجة إلى التعاون من أجل الحد من انتشار هذه الظواهر خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، فعملت على صياغة مجموعة من المبادرات نذكر منها:

– سياسة "الحوار 5+5 "(2003) التي تعبر عن إطار للتعاون والحوار بين خمس دول من شمال المتوسط (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال ومالتا)، وخمس دول من جنوب المتوسط (المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس وليبيا)، من أجل إقامة حوار فعلي يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك كالجريمة المنظمة، الانفجار الديمغرافي، تزايد موجات الهجرة نحو الشمال والإرهاب الدولي...، وعقدت أول قمة لمنتدى "حوار 5+5"في تونس عام 2003، دعت فيها الدول الأوروبية الدول المغاربية إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي[53].

– سياسة الجوار (2005) التي تندرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية للأمن المشترك، تهدف إلى بناء علاقات مع دول الجوار الأوروبي بوجه الخصوص دول جنوب المتوسط. تقوم على أساس الشراكة المتقدمة بين الأطراف، الاحترام المتبادل والمشترك للقيم الديمقراطية ومجال سيادة القانون والحكم الراشد، احترام حقوق الإنسان وتشجيع علاقات الجوار الحسنة، مبادئ

---

52 علي الحاج، المرجع السابق الذكر ، ص 293.

53 جمال ساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية: العدد 04 ، جوان 2008، ص 25.

التكامل الاقتصادي والاجتماعي ودفع التنمية عبر تقديم الدعم والإصلاحات، وهذا كله لضمان الأمن والاستقرار في حوض المتوسط[54].

– الاتحاد من أجل المتوسط (2008) الذي جاء به الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" بعد فوزه بالانتخابات مباشرة وذلك لتوطيد العلاقات بين الضفتين، بحيث يعتبر هذا المشروع بمثابة كيان جديد للاتحاد الإقليمي المتوسطي – مقصورا فقط على الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويستثني الدول الأوروبية الشرقية – وقد انعقدت انعقدت القمة التأسيسية في باريس سنة 2008. والتي تقوم على تبني مقاربة شاملة للأمن، حيث يركز على التنمية المشتركة بين أعضائه، وكما يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات.كما يشمل المشروع التعاون في مجالات حساسة مثل مشكلة المياه، الطاقة، حماية وترقية التراث المشترك، وتجسيد التعاون القضائي في مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة ومحاربة الرشوة...، لأجل ذلك جاء في المشروع اقتراح إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات يماثل البنك الأوروبي للاستثمارات، مهمته تقديم تسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية[55].

ثالثا:التصورات الأورو– أمريكية للحركات الاسلاموية في المغرب العربي.

1–النظرة الأورو– أمريكية المشتركة لاحتواء التهديد الاسلاموي.

1–1 الأهمية الجيواستراتجية للمغرب العربي

لقد أصبحت منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة مجالا تتقاطع وتتصادم فيه المصالح الأوروبية والأمريكية لأسباب عدة منها السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الإستراتيجية...، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر هذه المنطقة سوقا ناعمة أمام الصادرات الأوروبية والأمريكية ومصدر للمواد الخام اللازمة للصناعات (مثل صناعة الأسمدة والاسمنت والصناعات النفطية...) فضلا عن ذلك فهي تعتبر مصدرا وسوقا لليد العاملة الرخيصة[56] إضافة إلى الاحتياطي الكبير من النفط الخام والغاز الطبيعي والمسيل المشتقات النفطية (البلاستيكية الأسمدة خامات الحديد والفوسفات واليورانيوم...). لذا فان المنطقة تعتبر كفاعل جيوسياسي في العالم لاحتوائه على نصف الإنتاج

[54] علي الحاج، المرجع السابق الذكر ، ص 234.

[55] بونوار بن صايم، المرجع السابق الذكر ، ص20 .

[56] علي الحاج، المرجع السابق الذكر ، ص 164–165.

الإفريقي للبترول (10 % من مخزون النفط العالمي 22.5 مخزون ليبي و13.7مخزون جزائري)[57]، هذا ما جعلها ذات أهمية إستراتيجية في حوض المتوسط.

ومن الناحية السياسية الأمنية، فان المنطقة تعرف أوضاعا متدهورة من عدم الاستقرار في الأنظمة السياسية ووجود صراعات داخلية وخارجية فيها بينها (نزاعات حدودية قضية الصحراء الغربية...). وازدادت أهميتها الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة وأن الدول عرفت هذه الظاهرة في فترات زمنية سابقة.

وقد عملت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على وضع مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات لاحتواء التهديدات القادمة من هذه المنطقة من ناحية، وإلى توطيد علاقاتها التعاونية في مجالات عدة معها من ناحية أخرى.

2-1محاربة الحركات الاسلاموية كعدو مشترك.

اهتمام الغرب عامة بمحاربة ظاهرة الاسلاموية قديم قدم التاريخ والعلاقات بين الأفراد والمجتمعات والشعوب. وازداد الاهتمام على المستوى الدولي في السنوات الماضية لعدة أسباب واعتبارات أهمها انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي بإيديولوجيته الشيوعية التي كانت تعد العدو المشترك للغرب الرأسمالي. فظهرت الحاجة إلى إيجاد عدو جديد لمحاربته ولكن ليس أي عدو، بل لعدو استراتيجي يرى فيه الجميع الخطر المتنامي على الأمن الدولي[58]. وهذا العدو هو "الإسلام " و"الاسلاماويون" ما يطلق عليه الغرب "الإرهاب الأصولي الإسلامي" ظهر هذا العداء من خلال تصريحات القادة الغربيين في فترات تاريخية مختلفة فمثلا عبر الرئيس الأمريكي الأسبق" ريتشارد نيكسون" في كتابين نشرهما الأول بعنوان "نصر بلا حرب" والثاني بعنوان "انتهزوا الفرصة" حيث يقول فيهما أن "بعد سقوط الاتحاد السوفيتي سيواجه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا "ماردا أخر هو الإسلام" فينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل وبسرعة على الإتيان

[57] Aomar Baghzouz, « La rivalité américano-européenne au Maghreb ». In: Les Etats-Unis et le Maghreb: Regain d'intérêt. SD: Abdennour Benantar, Algérie, CREAD, 2007, p 103.

[58] محمد العربي فلاح، المرجع السابق الذكر ،ص 31.

بما يسمى "الريادة الروحية للعالم" قبل أن يفيق "المارد الأخضر" من نومه "[59]، كما أضاف في تصريحاته أن " العدو الباقي والذي يتعين مواجهته الآن إنما هو الإسلام بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بتضافر جهود المخابرات المركزية والجهاز الديني للفاتيكان..."[60]، وهذا ما أكده المفكر الأمريكي "صامويل هنتجتون" في نظريته "صدام الحضارات"، بحيث رأى أن "الإسلام أصبح الخطر الجديد على الغرب بعد زوال الشيوعية..."[61]

إلا أن هذه الفرضية ظهرت بنحو سنتين و نصف قبل صدور مقالة هنتجتون "صدام الحضارات" و ذلك في مقالة لصاحبها " الكاتب و الصحفي "باري بوزان وأستاذ الدراسات الدورية بجامعة ورويك البريطانية. نشرت هذه المقالة في مجلة "الشؤون الدولية الأمريكية" بتاريخ 3 يوليو 1991 بعنوان "السياسة الواقعية في العالم الجديد أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين "، بحيث جاء فيها أن "التصادم الحضاري هو أوضح ما يكون بين الغرب والإسلام، نظرا للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية، ونظرا كذلك للتنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام، ولغيرة المسلمين من قوة الغرب، إضافة إلى الجوار الجغرافي ... وهكذا". ويقول أيضا " فاذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الهويات الحضارية لا يقل قوة على الجانب الآخر من الإسلام، حيث يتجاور الغرب مع الحضارة الهندية مثلما يتجاور مع الإسلام..."[62]، وهكذا فالحرب الباردة الحضارية المقبلة ستكون بين الطرفين، الغرب من جهة والحضارتين الإسلامية والهندية من جهة أخرى. وأضاف إليهما فيما بعد المفكر هنتجتون الحضارة الكونفوشيوسية.

وبدأ الغرب يطور فكرة خلق عدو جديد لمواجهته خاصة أنه بحاجة دائمة إلى طرف يناصبه العداء حتى تستمر المواجهة التي تعطي هوية للقدرة الغربية (الأمريكية خاصة) وبالتالي تهيأ له سبل السيطرة وتنفيذ مصالحها. وما إن اختفى العدو الشيوعي (الاتحاد السوفيتي والمنظومة

[59] عبد الله النفيسي، هل تنتهي مشكلتنا مع الغرب بتأمين مصالحه في منطقتنا ؟،في: الإسلام و الغرب: نحو عالم أفضل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 70-71.

[60] زينب عبد العزيز، موقف الغرب من الإسلام: محاصرة و إبادة، دمشق، سوريا: دار الكتاب العربي، 2004، ص 218.

[61] محمد العربي فلاح، المرجع السابق الذكر ، ص 35.

[62] محمد عابر الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، مارس 2007، ص 90 -91.

الشيوعية السابقين) ولأسباب إستراتيجية واقتصادية وفكرية وسياسية، اتجه الغرب إلى الإسلام والمسلمين ليكونوا منهما العدو القادم[63]. بالإضافة إلى اشتداد وطأة الصحوة الإسلامية،[64] والصعود السياسي للأصولية الإسلامية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات من القرن العشريين، والعنف الذي مارسته بعض الحركات الاسلاموية أدى إلى إصابة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى ب"فوبيا الإسلام" أو "إرهاب الإسلام" الذي وصفه "كوفي عنان" بأنه أصبح مرضا في الغرب[65].

وازداد هذا العداء بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بحيث تم وضع معايير وأسس جديدة للعلاقات فيما بين الدول الغربية (بصفة خاصة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية) والدول العربية الإسلامية. فقد تم الربط بشكل مباشر بين حركات المقاومة المسلحة، وبين الحركات الاسلاموية والإرهاب في الوطن العربي، خاصة تلك الحركات المعادية لإسرائيل. فبعد هذه الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض العواصم الأوروبية تم منح للعرب عامة (خاصة) والمسلمين خاصة (عامة) مكانة كبيرة فيها وهذا ما أدلى به الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن" بعدما قام بتصنيف هذه الدول إلى دول راعية للإرهاب ومصدرة له، دول تنتمي إلى "محور الشر" والتي أعلن عليها الحرب شعارها: " من ليس معنا... فهو ضدنا "[66].

ووفق الأوضاع الدولية والإقليمية السائدة بعد هذه الأحداث، ظهر تفاهم استراتيجي عالمي (أمريكي–أوروبي بوجه الخصوص)، حول قضية محورية وهي قضية تصفية "الحركات الاسلاماوية"، وتصفية ما يسمى ب"النظم المتمردة" أو "العاصية"[67]، كونها مصدر التهديد الإرهابي في ظل ما يسمى "الأصولية الإسلامية"[68].

2–النظرة الأورو– أمريكية الثنائية للأمن في المغرب العربي.

63 خليفة عبد السلام الشاوش، المرجع السابق الذكر ، ص 242 .

64 محمد العربي فلاح، المرجع السابق الذكر ، ص43 .

65 خليفة عبد السلام الشاوش، المرجع السابق الذكر ، ص 242 .

66 عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006، ص 226.

67 نفس المرجع، ص 227 .

68 خليفة عبد السلام الشاوش، المرجع السابق الذكر ،ص 248.

عند الحديث عن مسألة الأمن في المتوسط، لا بد من العودة إلى النظرة الأوروبية والنظرة الأمريكية للأمن بصفة عامة باعتبارهما الطرفان الفاعلان في الساحة الدولية عامة وفي منطقة جنوب المتوسط خاصة واللذان قاما بتلخيص التهديدات والمخاطر الآتية من هذه الأخيرة والتي تهدد الأمن والاستقرار الإقليمين والدوليين.

على هذا اختلفت النظرتين فيما يخص الأمن في المتوسط وطرق الحفاظ عليه حسب اختلاف إستراتيجية كل منها على المدى القريب أو البعيد في المنطقة إلا أن النظرتين اشتركتا في تحديد نوع التهديدات والمتمثلة أساسا في الحركات الاسلاموية أو ما يطلق عليه " الأصولية الإسلامية".

2-1 النظرة الأوروبية للأمن في المغرب العربي

إن أوروبا بحكم علاقة الجوار الجغرافي مع منطقة جنوب غرب المتوسط هي الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية للاستقرار الذي تعيشه المنطقة[69] . فهي تعتبرها منطقة نفوذها خاصة بحكم تاريخها الاستعماري فيها، فتركيزها على المتوسط يرجع بالدرجة الأولى إلى أهميته الاستراتيجية خاصة بعد سقوط جدار برلين 1989 ونهاية الحرب الباردة، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزمام العالم[70] هذا ما جعل الدول الأوروبية تدرك هذا المعطى بإقامتها لمشاريع تعاون وشراكة مع دول المنطقة كبعثها لمسار برشلونة 1995 محاولة إعادة التوازن الجيوسياسي لأوروبا في المنطقة ولمواجهة الهيمنة الأمريكية فيها[71].

ومع التغيرات التي عرفها النظام الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور تهديدات أمنية جديدة على الساحة العالمية والإقليمية للمتوسط، أصبحت المقاربة الأوروبية الأمنية تقوم على أساس أن الأمن في المتوسط ذو طبيعة ناعمة وهذا راجع إلى طبيعة التهديدات الآتية من جنوب المتوسط والمتمثلة في مستوى التنمية الاقتصادية وطبيعة الأنظمة السياسية[72].

---

[69] مصطفى بخوش، المرجع السابق الذكر ، ص 65 .

[70] Dorothée Schmid, «La méditerranée dans les politique extérieures de l'Union Européenne: Quel avenir pour une bonne idée ? ». In: Revue internationale et stratégique, 1/2003, N°49, p 23-32.

[71] مصطفى بخوش, المرجع السابق الذكر , ص 65 .

[72] Dorothée Schmid, idem, p 23-32 .21-

على هذا الأساس وضع الاتحاد الأوروبي أمنه الخاص في بعد ناعم على المدى القريب أو المتوسط، أول خطر آت من الجنوب يتلخص في الهجرة ومكافحة الإرهاب ومحاربة الأصولية الإسلامية وانتشار هذه الأخيرة، ما هو إلا نتيجة الانفجار السكاني، البطالة وغياب التنمية[73].

2-2 النظرة الأمريكية للأمن في المغرب العربي

لفهم النظرة الأمريكية للأمن في جنوب غرب المتوسط، لا بد من فهم التقسيم الاستراتيجي الأمريكي للعالم. فباعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى على الساحة العالمية، فان مصالحها موجودة في كل مناطق العالم. في هذا الإطار المتوسط ينتمي إلى الدائرة الأولى من التقسيم باعتباره خط حيوي للمواصلات والدخول إلى الشرق الأوسط والخليج العربي[74]، كما تعتبره امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية ولإفريقيا المتوسطية، لذلك فهي منطقة إستراتيجية يجب أن تكون تحت رقابتها[75]. وتبلورت هذه الأهمية بعد الحرب الباردة، بحيث أصبحت السياسة الأمريكية في المنطقة تدور حول ثلاث محاور أساسية هي[76]:

1- مراقبة الموارد الطاقوية (البترول والغاز) وحمايتها من أجل ضمان التموين بها.

2- الربط الاقتصادي للمنطقة بواسطة المؤسسات المالية الدولية ودمج إسرائيل في محيطها الإقليمي.

3- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحركات الاسلاموية في المنطقة.

---

[73] Aomar Baghzouz, « Maroc-Union Européenne: portée et limites 22-d'une relation privilégiée ». In: Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique, SD: Abdennour Benantar, Algérie: CREAD, septembre 2010, p 361.

[74] مصطفى بخوش، المرجع السابق الذكر ،ص 65 .

[75] محمد الأمين لعجال اعجال، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008، ص 22 .

[76] مصطفى بخوش، المرجع السابق الذكر ، ص 65 .

ويشير المفكر "سمير أمين" إلى أنه بعد زوال الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة المتوسط، شكل المدى المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوروبا[77]. على هذا الأساس فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى منطقة جنوب المتوسط (بجنوبها الشرقي والغربي) على أنها منطقة بالغة الأهمية والتهديد الأمني فيها هو انتشار الحركات الاسلاموية التي تمثل إرهابا على المستوى الإقليمي والدولي. خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 . من ثم أصبحت توفق بين الأمن الصلب والأمن الناعم في المنطقة. فبعدما كانت تعتمد على الوسيلة الصلبة للتدخل في المنطقة أصبحت تعتمد على الوسيلة الناعمة في تعاملها معها. وهذا ما تبينه مختلف المبادرات التي جاءت بها لمكافحة الإرهاب الدولي ومواجهة الحركات الاسلاموية المنتشرة في المنطقة خاصة وفي العالم عامة[78]، وترجمت آليات التدخل الأمريكي في منطقة المغرب العربي في الآلية العسكرية، السياسية والاقتصادية[79]:

1- آلية التدخل العسكري: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت أهداف عسكرية في المنطقة تتمثل أساسا في تثبيت تواجد حلف الشمال الأطلسي "الناتو" في البحر الأبيض المتوسط لمراقبة القوى الأخرى، ولضرب مصادر الإرهاب في الدول المغاربية بحيث تعتبرها دولا مارقة تهدد مصالحها (أمن إسرائيل)، وعملت من خلال حلف الناتو على توسيع انتشارها العسكري وإيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية واحتياجاتها الطاقوية (من خلال حلف الناتو أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية "سياسة الحوار 1994" التي تتمثل في إقامة حوار وشراكة مع دول المغرب العربي من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة).

2- آلية التدخل السياسي: تعمل على أساس دعم ونشر القيم الليبرالية من ديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني، وكذا محاولة تكييف الدول المغاربية مع التحولات الدولية كالانفتاح على الأسواق العالمية.

[77] نفس المرجع، ص 65 .

[78] Aomar Baghzouz, « La rivalité américano-européenne au27- Maghreb », p 111-113.

[79] محمد الأمين لعجال اعجال،المرجع السابق الذكر ، ص23 .

3- آلية التدخل الاقتصادي: تتمثل في مبادرة "ايزنستات 1998" التي جاءت كرد فعل على مبادرة برشلونة الأوروبية 1995، وتعمل هذه الآلية على دفع عملية اندماج المغرب العربي في الاقتصاد العالمي، تشجيع الخوصصة والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي، وفي المقابل دول المغرب العربي مطالبة بتوحيد اقتصادياتها وتسوية خلافاتها. وتكثفت العلاقات الاقتصادية منذ سنة 2001، عبر التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي الثلاث (تونس الجزائر والمغرب) وذلك عبر ما يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا.

4-حلف الشمال الأطلسي والحوار المتوسطي: مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001عقد حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 2002 قمة له بمدينة براغ بجمهورية التشيك. تمحور جدول أعمال هذه القمة حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية، وإعادة انتشار قواتها. ويمكن اعتبار هذه القمة بمثابة مؤتمر تأسيسي لحلف ناتو جديد أشبه بمجلس أمن عسكري عالمي. فالانتقال من وظيفة دفاعية إلى وظيفة هجومية تخلل كل القرارات الصادرة عن هذه القمة. فوظيفة حفظ الأمن والاستقرار وإعادة الانتشار في مختلف مناطق العالم وإبرام اتفاقيات شراكة بين الحلف ودول من خارجه تعطي لأول مرة مدلولا عمليا لنظرية الحرب الوقائية وأبعادا سياسية وجيوستراتيجية للحرب الدائمة على الإرهاب[80].

تفعيلا لقرارات قمة براغ سيقرر الحلف الأطلسي في قمة اسطنبول (2004) رفع "حواره المتوسطي" الذي بدأ منذ 1994 إلى مستوى اتفاقية عسكرية بين الحلف وسبعة من دول جنوب المتوسط الأعضاء في منتدى الحوار المتوسطي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر،الأردن وإسرائيل). تترجم هذه الاتفاقية رؤية دول حلف الناتو للأمن والاستقرار في أوربا (أمن أوربا مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي والعسكري في دول جنوب المتوسط) كما يترجم منظور الولايات المتحدة الأمريكية لمناطق نفوذها الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة(الشرق الأوسط الكبير والساحل الإفريقي). لتحقيق هذه الأهداف لا بد من إعادة انتشار قوات حلف الناتو في هذه المنطقة ودمج جيوش دولها في إستراتيجيته العسكرية من خلال اتفاقية شراكة على المدى البعيد[81].

[80] اتفاقية الشراكة بين الحلف الاطلسي وبلدان جنوب المتوسط،في : موقع الحوار المتمدن-العدد: 1865، 25 / 30 /2007، متوفر على الرابط التالي:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=92075

[81] اتفاقية الشراكة بين الحلف الاطلسي وبلدان جنوب المتوسط، المرجع السابق الذكر.

خاتمة

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن ظاهرة الاسلاموية التي عرفتها منطقة المغرب العربي تطورت مع تطور الأحداث والأوضاع على الساحة الدولية والإقليمية لحوض المتوسط، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وزوال خطر التهديد الشيوعي السوفيتي فازدادت هذه الظاهرة بروزا على المستوى العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أرجعت للحركات الاسلاموية أو كما يسميها الغرب "الأصولية الإسلامية" أو "الإرهاب الدولي" وربطها بمفاهيم أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة معها تحمل في غالبها نفس الدلالات والمتعلقة أساسا بمفاهيم الإسلام السياسي، التطرف، الأصولية، العنف، التعصب، الجهاد وكذا الإرهاب.

فبعدما أصبح هذا الأخير ظاهرة عالمية لا تخص فقط دول معينة كدول المغرب العربي باعتبارها دولا عربية إسلامية، عرفت هذه الظاهرة قبل غيرها من دول العالم بل توسعت إلى دول الاتحاد الأوربي. هذا الأخير من جهة حاول بناء مقاربة أمنية شاملة في المتوسط تقوم على أساس تحديد التهديدات والمخاطر الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط (بشقيها الشرقي والغربي)، ووضع في مقدمتها ظاهرة "الإرهاب الدولي" وطرق ووسائل محاربته والقضاء عليه، ويكون ذلك عبر التعاون الأوروبي المشترك والموحد ضمن مختلف السياسات والاستراتيجيات للأمن والدفاع المشتركة، التي تطورت مع تطور الأوضاع الداخلية والخارجية للدول الأوروبية، في بعدها الإقليمي والدولي. ومن جهة أخرى التعاون مع دول الجنوب ضمن المبادرات والمشاريع المختلفة التي قام بصياغتها ضمن السياسة الأوروبية الشاملة ومن ثم في إطار السياسة الأوروبية المتجددة متمثلة أساسا في مشروع الشراكة الأورو متوسطية المنبثقة من مسار برشلونة 1995، مرورا ب"سياسية الحوار 5+5" لعام 2003، ومن ثم "سياسة الجوار" سنة 2004، وصولا إلى مشروع" الاتحاد من أجل المتوسط" لسنة 2008. إلا أن هذه المقاربات والسياسات في الواقع تتصف بازدواجية الإستراتيجية المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي، بحيث هذا الأخير يرى في دول الجنوب الشريك والجار الذي يجب التعاون معه والشريك في شتى المجالات. وفي نفس الوقت يرى فيه خطرا على أمنه القومي ومصدر لتهديد الأمن الإقليمي والعالمي، لاحتوائه على شتى المخاطر والتهديدات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية...)، و لقد حاول هندسة مبادراته ومشاريعه وفقا لهذه التهديدات مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الجيواستراتجية لمنطقة المغرب العربي التي ازدادت شيئا فشيئا، وازدياد الاهتمام بها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى فيها

منطقة حيوية كباقي مناطق العالم، لها مصالح حيوية فيها رغم أن تصوراتها وتوجهاتها في المنطقة تختلف عن تلك التي تحملها دول الاتحاد الأوروبي (خاصة في المجال الأمني) و ذلك راجع أساسا إلى أن هذه الأخيرة تتقارب جغرافيا وتاريخيا مع دول المغرب العربي، فهي تعتبرها امتداد جغرافي إقليمي لها وترى أن الأمن في المنطقة من اختصاصها ولا يجب أن تدخل أي دولة فيه، كما ترى أن من أحد أخطر التهديدات الأمنية في المنطقة هي التهديد الاسلاماوي الذي تمثله الجماعات الإرهابية في المنطقة وبالتالي لا بد من محاربته والقضاء عليها بشتى الطرق والوسائل الصلبة (العسكرية)، واللينة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...).

قائمة المراجع:

الكتب:

العشماوي محمد سعيد، الموسوعة السياسية العالمية: الإسلام السياسي، بيروت، لبنان: دار الجيل، 1989.

فلاح محمد العربي، الاسلاموفوبيا أو الخوف المرضي من الإسلام، الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2007.

الجابري محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق...، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، مارس 2007.

لعليان عبد الله ، الإسلام و الغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، المغرب: المركز الثقافي العربي.

العياشي وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة و القانون، الجزائر: دار الخلد ونية، 2006.

لمحمدي بوادي حسين، المنظومة الأمنية في مواجهة الإرهاب: الأساليب المستحدثة في مواجهة الإرهاب، مصر: دار الفكر الجامعي، 2007 18.

المخادمي عبد القادر رزيق، النظام الدولي الجديد الثابت...و المتغير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006، ص 226.

بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة :دراسة الأهداف والرهانات، الجزائر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.

كي اندريه، الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات: مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط، القاهرة مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

سعد الله عمر، معجم في القانون الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

عبد السلام الشاوش خليفة ، الإرهاب و العلاقات العربية – الغربية، عمان، الأردن: دار جرير للنشر و التوزيع، 2008.

عبد العزيز زينب، موقف الغرب من الإسلام: محاصرة وإبادة، دمشق، سوريا: دار الكتاب العربي، 2004.

علي الربيعو تركي، الحركات الإسلامية من منظور الخطاب الغربي المعاصر، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006 .

غودي جاك، الإسلام في أوروبا، ترجمة: جوزيف منصور، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006.

مصطفى محمد، كما لفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001.

المقالات:

النفيسي عبد الله ، هل تنتهي مشكلتنا مع الغرب بتأمين مصالحه في منطقتنا ؟، في: الإسلام والغرب: نحو عالم أفضل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

اويفي خيرة ، جميلة علاق، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008 .

بن خليف عبد الوهاب، العلاقات الأوروبية المتوسطية: إستراتيجية شراكة أم توظيف. في: دراسات إستراتيجية، العدد 05, مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعليمية, الجزائر, دار الخلدونية للنشر و التوزيع, 2006 .

بن صايم بونوار ، تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط، في: العام الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04 ، جوان 2008 .

ساسي جمال ، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية: العدد 04 ، جوان 2008.

كشوط عبد الرفيق ، مقاربة دول الاتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع و موقف الجزائر منها، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008

لعجال اعجال محمد الأمين، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008.

محافظة علي، التعددية السياسية من منظور الحركات الإسلامية الحديثة: الإسلام والديمقراطية، دورية في الثقافة الإسلامية، الجزائر: المجلس الإسلامي الأعلى، العدد 04، 2000.

مواقع الانترنت:

اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط، في : موقع الحوار المتمدن–العدد: 1865، 25 / 30 /2007، متوفر على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=92075

المراجع باللغة الأجنبية:

Baghzouz A, 2007. « La rivalité américano-européenne au Maghreb ». In: Les Etats-Unis et le Maghreb: Regain d'intérêt, SD: Abdenour Benantar, CREAD, Algérie.

Baghzouz A, Sep. 2010. «Maroc-Union Européenne : portée et limites d'une relation privilégiée ».In: Europe et Maghreb : « voisinage immédiat, distanciation stratégique », SD: Abdenour Benantar, CREAD, Alger.

Baillet D, 01/2012. « Islam, islamisme et terrorisme ».In sud/nord, N°16.

Balzac T, été 2007. « La politique européenne de voisinage un complexe de sécurité a géométrie variable ».In: cultures et conflits. http://conflits.revues.org/index2481.html.

Burgat F, 01/2011. « Entretien avec François Burgat ». In: Confluences méditerranéennes, N°76.

http://www.cairn.info/revue-confulences-meditérranné-2011-1-page-13.htm/

Dris- Ait Hamadouche L, sep. 2010. « Les relations euro - maghrébines sous le prisme de l'islamisme ».In: Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, SD: Abdenour Benantar, CREAD, Algérie.

Kateb A, Sibachir M, Sep. 2010. «Algérie – Europe: des atouts, des enjeux et un rôle déconsidéré ». In: Europe et Maghreb : voisinage

immédiat, distanciation stratégique, SD: Abdenour Benantar, CREAD, Algérie.

Lacoste Y, 2009. « Géopolitique : la langue histoire d'aujourd'hui ». Ed : Larousse, Espagne.

Levau R, nov. /déc. 2004. « Entretient avec Mounia Bennani Chraïbi Bruno Etienne et Rémy Levau : Le Maghreb à la croisée des chemins». In: Questions internationales, N°10.

Renaudineau G, juillet/ aout 2004. « L'Union Européenne face au terrorisme ».In: Questions internationales, N°08.

Schmid D, 1/2003. « La méditerranée dans la politiques extérieures de L'Union Européenne: quel avenir pour une bonne idée? ». In: Revue internationale et stratégique, N°49.